إيـــــران والثـــــورات العـــربـيـــة

أمـل حمـادة*

ملخص

كان موقف الجمهورية الاسلامية الايرانية من الثورات العربية مختلفا بإختلاف الحالة. وسنحاول فيما يلي عرض موقف إيران من كل من الثورة في مصر وسوريا والبحرين، كما سنبحث دوافع الموقف الإيراني فى كل حالة، كما سنعمل على إستقراء الموقف الإيراني المستقبلي تجاه الدول العربية بشكل عام وتجاه تلك الدول الثلاثة بشكل خاص.

منذ أن بدأت الموجة الاولى للثورات العربية في تونس في نهايات عام 2010 وامتدادها إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، لم تكف الجمهورية الاسلامية الايرانية عن الاعلان عن اعتبارها ان ما يحدث في العالم العربي إنما هو استجابة للصحوة الاسلامية التي بدأتها الثورة الاسلامية في عام 1979. هذا الموقف المؤيد لمجمل ما يحدث في الشارع العربي استثنى منه أمران ؛ الاولى تعامل القيادة في طهران مع التطورات في المشهد الثوري السوري على أنها لا تعبر عن رغبة شعبية حقيقية في التغيير وتحقيق التحول الديمقراطي، بل هي محاولة من قوى الاستكبار لإحكام سيطرتها على الدول التي مازالت تشكل تهديدا للمصالح الامريكية والاسرائيلية في المنطقة.

الأمر الآخر الذي إستثنته القيادة الايرانية هو مجمل المطالبات الشعبية الايرانية والتي بدأت قبل الموجة الاولى للثورات العربية

* مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة.
drergun@hotmail.com

بعامين، فقد شكلت الانتخابات الرئاسية الايرانية في عام 2009 منعطفا تاريخيا في تطور شرعية النظام الايراني، أو بالأحرى تطور ازمة شرعية النظام. ومثلت الطريقة التي فاز بها الرئيس احمدي نجاد بفترته الرئاسية الثانية والأخيرة لطمة لكل آمال التحول الديمقراطي التدريجي في ظل الحفاظ على الخطوط الرئيسية للنظام السياسي الايراني ومبدأ ولاية الفقيه على رأسه.

أولًا ايران عشية الثورات العربية:

يباهي الايرانيون بأن الانتخابات التشريعية والرئاسية في إيران منذ قيام الثورة في 1979 لم يتم تأجيلها أو إلغائها ولو لمرة واحدة بالرغم من ظروف الحصار الاقتصادي والسياسي أو ظروف المواجهات العسكرية إبان الحرب مع العراق والتي استمرت خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

في الانتخابات الرئاسية على سبيل المثال يتقدم لتقديم اوراق الترشح المئات من الايرانيين الذين لا يتمكنون من الوصول إلى المعركة الانتخابية الحقيقية بسبب عمليات تصفية المرشحين.

كما يباهي الايرانيون أيضا بالطابع التعددي للانتخابات سواء التشريعية أو الرئاسية من حيث عدد المرشحين المتقدمين لاي منها، ففي الانتخابات الرئاسية على سبيل المثال يتقدم لتقديم اوراق الترشح المئات من الايرانيين الذين لا يتمكنون من الوصول إلى المعركة الانتخابية الحقيقية بسبب عمليات تصفية المرشحين التي يقوم بها مجلس الرقابة على القوانين المخول دستوريا بفحص اوراق الترشح وتقدير اي من المتقدمين يمتلك المقومات اللازمة لخوض عملية الانتخاب. ولا يختلف الامر في الانتخابات التشريعية التي يتقدم الالاف ويصل للمنافسة العشرات وفي بعض الاحيان المئات على 290 مقعد في المجلس التشريعي.

ولكن الانتخابات الدورية على المستوى المحلي والوطني ليست السمة الوحيدة للنظام السياسي الايراني، فتكتمل هذه الصورة

تركز هذه المقالة على تحليل موقف الجمهورية الاسلامية الايرانية من كل من الثورة في مصر وسوريا والبحرين، وتحاول البحث في الدوافع المختلفة التي حكمت الموقف الايراني من هذه التجارب الثلاث، وتحاول رصد تفاعل العناصر الداخلية والخارجية التي شكلت هذا الموقف وتنتهي بمحاولة استقراء الموقف الايراني المستقبلي تجاه الدول العربية بشكل عام وتجاه التجارب الثلاث بشكل خاص. ولكن قبل مناقشة تفاصيل هذه الاسئلة يستحسن إلقاء نظرة سريعة على المشهد الإيراني عشية انفجار الثورات العربية.

بالحديث عن الوضع الاقتصادي والحراك السياسي الذي ميز ايران في السنوات الاخيرة قبيل اندلاع الثورات العربية.

على المستوى الاقتصادي فبينما تحاول اجهزة الدولة تعويض حالة الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران منذ ازمة الرهائن الامريكين في 1979 والتي تزايدت حدتها بعد ظهور البرنامج النووي الايراني للأعين في السنوات الاولى من الألفية الثالثة، فإنه لا يمكن بأي حال من الاحوال انكار تزايد التكلفة الحكومية جراء محاولة تغطية الاثار السلبية للحصار والعقوبات، وان المواطن الايراني العادي اصبح يشعر بشكل متزايد بوطئة هذه الاعباء الاقتصادية وتداعياتها على حياته اليومية ونمط استهلاكه. ورغم وعود الرئيس أحمدي نجاد الشعبوية بمشاركة عوائد النفط مع المواطنين إلا أن أي من هذه الوعود لم يتحقق بل على العكس تناقص الدعم الذي تقدمه الحكومة لبعض المنتجات مثل الخبز والطاقة في الوقت الذي حاولت فيه الحكومة تعويض هذا من خلال تطبيق سياسة تقديم دعم مادي للمواطنين بدءا من عام 2010 وهو الامر الذي زاد الاعباء على الموازنة العامة وزاد من الإنفاق الحكومي وأدى في النهاية لرفع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للعملة الايرانية[1]. ويشكل البرنامج النووي الايراني مصدرا اخر من مصادر الضغط على الموازنة الايرانية بسبب ارتفاع التكلفة السياسية والاقتصادية للاستمرار فيه. فمن ناحية يشكل اصرار القيادة الايرانية على الاستمرار في المشروع النووي سببا كافيا لمزيد من العقوبات الاقتصادية التي تفرضها المؤسسات والدول الغربية على ايران وهو الامر الذي يعاني منه بشكل رئيسي واساسي المواطن العادي، والذي تزداد معاناته في ظل توجيه جزء لا يستهان به من الميزانية الايرانية لصالح الابحاث والموارد المطلوبة لتطوير البرنامج وتأمينه ضد أي هجمات محتملة.

ما يستكمل المشهد في إيران هو الحديث عن حالة الحراك السياسي التي بدأت في ايران مع وصول التيار الاصلاحي للمجالس المحلية ثم المجلس التشريعي في 1996 وبعدها وصول خاتمي معبرا عن التيار الرئيسي في المعسكر الاصلاحي للرئاسة في 1997. وبشكل عام يمكن القول ان مشهد الحراك السياسي اتسم بخاصية التنافس بين ماعرف اعلاميا بكل من المعسكر الاصلاحي والمعسكر المحافظ والذي يمكن تحديد الاختلافات الرئيسية بينهما على اساس الاختلاف في الدرجة وليس الاختلاف الجوهري في المواقف سواء على

(1) شأن كل ما يتعلق بإيران فهناك العديد من التقارير المتضاربة حول أداء الاقتصاد الإيراني وقدرته على النمو ومقاومة العقوبات. على سبيل المثال انظر:
عماد عبد الله عياصرة، «الاقتصاد الايراني عكس المتوقع» المنشورة على موقع إلاف في 12 أكتوبر 2012 والموجودة على الرابط التالي :
http://www.elaph.com/Web/opinion/2012/10/767282.html
Dina Esfandiary, «Iran Untenable Economy", August 5th 2011 available on the following link:
http://www.thediplomat.com/2011/08/05/iran%25E2%2580%2599s-untenable-economy/

مستوى السياسة الخارجية أو الداخلية. الأكثر دلالة عند الحديث عن ايران والثورات العربية هو حالة الحراك السياسي على مستوى الشباب الذين بدءوا تظاهراتهم الاعنف ضد النظام الحاكم بدءا من خريف 1979 واستمرارهم في احياء ذكراها بالرغم من استمرار قمع وعنف النظام ضدهم.(1)

تحتل إيران مركزا متقدما على قائمة الدول الاكثر استخداما للانترنت، بالرغم من قيام السلطات بحظر بعض المواقع وتعقب بعض النشطاء من المدونين الذين يزيد عددهم عن نصف مليون مدون ايراني في الداخل والخارج، وتقبل الجامعات الايرانية ما يزيد عن مليون طالب سنويا اكثر من نصفهم من الفتيات في مختلف التخصصات، كما يكون الشباب حوالي 34٪ من اجمالي عدد السكان في ايران(2). هذه السمات تجعل ايران دولة شابة بالرغم من تركيبة النخبة الحاكمة التي لا تنتمي عمريا إلى نفس هذه الفئة. وتظهر تداعيات هذه التركيبة في القدرة على الاستمرار في معارضة النظام بالرغم من القمع الذي تتعرض له الحركة الطلابية سواء بسجن رموزها أو تجريم انشطتها أو التضييق على التحاق البعض منهم بالجامعات أو الوظائف الحكومية.

أجريت الانتخابات الرئاسية الايرانية الاخيرة في وسط اجواء مشحونة بين التيار الاصلاحي الذي قرر مساندة رئيس الوزراء القديم موسوي، والتيار المحافظ الذي قرر تجاوز خلافاته الداخلية والاصطفاف وراء رئيس الجمهورية أحمدي نجاد سعيا وراء الفترة الرئاسية الثانية والأخيرة. وحينما اعلنت نتيجة الانتخابات متوجة الرئيس للمرة الثانية، امتلئت الشوارع بالمتظاهرين من الشباب ورموز التيار الاصلاحي الذين اتهموا النظام السياسي بتزوير الانتخابات لصالح مرشح التيار المحافظ في ما عرف وقتها بحركة «أين صوتي ؟»(3). ولم تسفر المواجهات العنيفة التي سادت الشوارع وراح ضحيتها العديد من الشباب الايراني عن أي تغيير في موقف النظام الداعم لنجاد، وانتهت هذه المرحلة من المواجهات باعلانه رئيسا وبحملة اعتقالات وتعذيب واعدامات في صفوف المعارضين، والاهم من ذلك بتطور ما عرف في ما بعد «بالحركة الخضراء» التي تبلور من خلالها تيار المعارضة الرئيس لسيطرة المحافظين على الحكم وعلى رأسهم المرشد الاعلى علي خامنة اي.

واستشعر النظام الايراني خطر ان تتبلور

(1) حول قراءة لمظاهرات الطلاب في ايران في عام 1999 وارتباطها بالصراع السياسي الاكبر في ايران أنظر:
مجدي احمد حماد، «مظاهرات الطلاب في ايران وإعادة تشكيل العلاقات بين القوى السياسية « 1 اكتوبر 1999 موجودة على الرابط التالي :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219642&eid=3841

(2) وفق الدراسة التي اجراها معهد بروكنجز ونشرها على موقعه على الرابط التالي:
http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2010/06/middle-east-youth

(3) حول تحليل لهذه الحركة وتداعيات الانتخابات الرئاسية في ايران : أنظر
Tanya Otsuka, "Where is My Vote?": Democratizing Iranian Election Law Through International Legal Recourse , 33 BC Int'l & Comp. L. Rev. 339 (2010), http://lawdigitalcommons.bc.edu/iclr/vol33/iss2/7

حركة معارضة يقف على رأسها عدد ممن يمكن ان نطلق عليهم «ابناء النظام» فموسوي المرشح الرئاسي هو اخر رئيس وزراء قبل ان يلغى المنصب وفق التعديلات الدستورية في 1989 ووزير الخارجية الاسبق، ومهدي كروبي كان رئيسا للبرلمان ومن الاسماء الهامة التي اعادت تقديم نظرية ولاية الفقيه بشكل جديد، وهاشمي رفسنجاني هو الثعلب الكبير رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية في سنوات مع بعد الحرب مع العراق وعراب الانفتاح الايراني الاقتصادي، اما خاتمي فهو رئيس الجمهورية السابق ورمز من الرموز الدولية المعروفة لحركة المعارضة الاصلاحية. ومن ثم استخدم النظام السياسي كل الادوات الممكنة من اجل نزع المصداقية عن الحركة وحرمانها من امكانيات تعبئة الشارع، فقام بوضع كل من كروبي وموسوي تحت الاقامة الجبرية، وتم التضييق على حركة خاتمي، واعتقل العديد من المناصرين للحركة واغلقت العديد من الصحف والمواقع الالكترونية المتعاطفة معها. وبعد اكثر من عامين من انتخابات 2009 مازال النظام الايراني يبدو غير قادر على معالجة الاثار السلبية التي اصابت شرعية النظام السياسي بسبب هذه الازمة، في نفس الوقت الذي تعاني الحركة الخضراء من تناقص قدرتها على تعبئة الشارع وراء مطالبها بسبب الضربات الأمنية المتتالية.

الأمر ذو الدلالة في هذا السياق هو المطالب التي طورتها الحركة بعد استتباب الامر لأحمدي نجاد في منصب الرئاسة، فقد طرحت الحركة ثلاث مطالب رئيسية على الشارع الايراني أولها ما عرف باسم ايران اولا وعبر عنه الشعار «لا غزة ولا لبنان، روحي فداء ايران» . هذا المطلب الذي يعبر عن حالة من الرفض على مستوى الشارع من توجهات السياسة الخارجية الايرانية والتي وفقا لهذا المنطق تورط الدولة في صراعات وتحملها أعباء اقتصادية في وقت يعاني الداخل الايراني من تبعات استمرار حالة الحصار والعقوبات الاقتصادية.

امتلأت الشوارع بالمتظاهرين من الشباب ورموز التيار الاصلاحي الذين اتهموا النظام السياسي بتزوير الانتخابات لصالح مرشح التيار المحافظ في ما عرف وقتها بحركة «أين صوتي»؟

المطلب الثاني هو ضرورة إعادة النظر في منصب ولاية الفقيه من حيث صلاحياته وعلاقته بمفاصل النظام السياسية والاقتصادية. ولعل هذا هو المطلب الاخطر على مستقبل الحركة. فالمطلب الاول قد يلقى شعبية اكبر على مستوى الشارع الايراني الذي يعاني فيه المواطنون بشكل يومي ولكن مطلب إعادة النظر في منصب ولاية الفقيه هو في واقع الامر مطلب شديد الراديكالية ولا يستطيع تعبئة الشارع وراءه لممارسة الضغط على النظام السياسي، بل انه يمكن فهم محاولة خاتمي النأي بنفسه جزئيا عن الحركة الخضراء بسبب هذه المسألة. والمطلب الثالث هو ضرورة تبني

سياسة خارجية منفتحة على العالم الخارجي وهو الامر الذي طالما طالب به وحاول تطبيقه خاتمي ورفسنجاني وقت ان كانا في الرئاسة[1].

بدأ عام 2011 إذن والشارع الايراني تحت ضغط أمني واقتصادي وسياسي شديد، وبدأت حالة التفاعل مع الشارع العربي سواء على مستوى النخبة الحاكمة أو الشارع السياسي، فقد قرأت النخبة السياسية حراك الشارع العربي على أنه استجابة للمد الاسلامي، وقرأه الشارع السياسي من خلال استحضار صور الشباب الايراني المقموع في الداخل وصور البوعزيزي في تونس وغيره من الدول العربية[2]. وكما تمايزت دوافع كل من النخبة والشارع في تأييد الثورات العربية، تمايزت المواقف الرسمية الايرانية حسب كل حالة ما بين تأييد للحراك أو الهجوم عليه وهو ما سيتم مناقشته خلال الصفحات القادمة.

نجاح الثورة في مصر وغيرها من الدول العربية من شأنه أن يغير في التوجهات الخارجية لهذه الدول بشكل أكثر استقلالية، ويعزز رغبة هذه الدول في لعب دور اقليمي مستقل وهو ما سيشكل في نهاية الأمر تحديا أمام النفوذ الايراني وسياستها الخارجية.

ثانيا: تطورات الموقف الايراني تجاه مصر وسوريا والبحرين:

سبق القول ان ردود الفعل الاولى في داخل النخبة الايرانية بمختلف توجهاتها ظهرت مؤيدة لما يحدث في مصر وتونس، وانبنى تقدير الموقف على ان هذه الثورات وما بدا من احتمال انتقالها إلى باقي الدول العربية سيصب في صالح الجمهورية الاسلامية الايرانية، ولكن غاب عن هذا التحليل امران على قدر كبير من الاهمية؛ الاول ان هذه الثورات أو الانتفاضات الشعبية وإن قامت في مجتمعات مسلمة يلعب الدين فيها دورا هاما على المستوى الخاص وتتواجد بها قوى اسلامية منظمة قادرة على الفعل السياسي، إلا أن طبيعة الاحتجاجات واحجام القوى الاسلامية عن المشاركة في الدعوة إليها، وإن انضمت للجماهير الثائرة في الشوارع بعد ذلك بوقت قصير، وغياب قيادة موحدة للشارع، وغياب الشعارات الدينية في المراحل الاولى للثورة كل هذه العوامل لم تصبغ هذه الثورات بالصبغة الاسلامية التي كانت تراهن عليها ايران[3] . الأمر الاخر الذي لا يقل

(1) حول تطور الحركة الخضراء ومستقبلها انظر :
عبد القادر طافش، الحركة الخضراء في ايران : واقعها ومآلها «، مركز الجزيرة للدراسات، اكتوبر 2012، موجودة على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/10/17/201210171225714 3734Green%20Movement%20in%20Iran.pdf

(2) Afsin Molavi, «Invoking the Arab Spring, Iran rewrites its own history", April 6th 2011, available on the following link:
http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/invoking-the-arab-spring-iran-rewrites-its-own-history

(3) Shahran Chubin, Iran and the Arab Spring:Ascendency Frustrated, GRC Gulf Papers, September 2012, pp 16-17

أهمية يتعلق بطبيعة التحالفات الخارجية لهذه الدول؛ فمصر كانت تعتبر المركز الرئيسي لمعسكر الاعتدال والذي عرف بمواقفه المهادنة لكل من اسرائيل والولايات المتحدة، ونجاح الثورة في مصر وغيرها من الدول العربية من شأنه أن يغير في التوجهات الخارجية لهذه الدول بشكل أكثر استقلالية، ويعزز رغبة هذه الدول في لعب دور اقليمي مستقل وهو ما سيشكل في نهاية الأمر تحديا أمام النفوذ الايراني وسياستها الخارجية التي تروج لنفسها على أساس موقفها المعارض والرافض للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

تطورات الوضع على الساحة الاقليمية مدت شرارة التغيير إلى دول ومجتمعات اكثر تعقيدا من الحالة المصرية والتونسية مما أطال في أمد الصراع السياسي في دول كسوريا والبحرين واليمن وأوصل الامور في بعضها إلى الحرب الاهلية، وتغير موقف ايران من التحية والدعم النفسي إلى مهاجمة المعارضين واعتبار ما يحدث في سوريا جزء من مؤامرة على معسكر المقاومة، ورفض الاتهامات الموجهة لثوار البحرين على أنهم أداة ايرانية تهدف لتغيير التوازنات الجيواستراتيجية في المنطقة. وفي الأمر بعض التفصيل.

مصر:

حينما أذاعت وكالات الأنباء موقف المرشد الأعلى في ايران الداعم للتظاهرات في مصر والذي عبر فيه عن مشابهات بين الحالة المصرية 2011 والحالة الايرانية 1979، سارع كل من نظام مبارك والشارع السياسي المصري لنفي هذه المشابهات، واعلن وزير الخارجية المصري آنذاك ابو الغيط ان هذه التصريحات تتجاوز كل الخطوط الحمراء وتعد تدخلا في الشأن المصري[1]. كما هتف المتظاهرون في داخل ميدان التحرير ضد النظام الايراني، واعلن بعض من اعضاء 6ابريل عن وجود اتصالات مع المعارضة الايرانية ممثلة في «الحركة الخضراء»؛ مرد هذا الموقف المصري الحذر يعود إلى إدراك الشارع السياسي أن أي مقاربة مع التجربة الايرانية من شأنها اولا ان تكسر وحدة الصف المصري وتهدد التماسك الاسلامي المسيحي الذي بدا واضحا للجميع في شوارع وميادين مصر ابان الثمانى عشر يوماً الأولى برغم من امتلاء الشوارع خاصة في الايام الاخيرة باعداد كبيرة من المحسوبين على التيارات الاسلامية المتشددة. من ناحية ثانية أدركت النخب السياسية ان المقاربة مع النظام الايراني في تلك الفترة من شأنها ان تثبت إدعاءات نظام مبارك أن ما يحدث في ميادين مصر وشوارعها هو محض مؤامرة خارجية تستهدف استقرار مصر، كما انها على الصعيد الدولي قد تفقد الثورة الوليدة تعاطف قوى سياسية هامة في المعادلة في ذاك الوقت؛ فتصريحات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وجدت

(1) راجع تصريحات وزير الخارجية احمد ابو الغيط التي نشرتها وكالة انباء الشرق الاوسط ونقلتها الجزيرة :
http://aljazeera.net/news/pages/e6ba0736-e97f-4883-b863-80a388909db9

نفسها مضطرة للوقوف مع مطالبات شارع ثائر يطالب بالحرية والديمقراطية والكرامة الانسانية وهي الشعارات التي طالما دافعت عنها هذه القوى. وكانت مقاربة بين ما يحدث في مصر وما حدث في ايران من شأنها ان يستجلب عداءً غير مطلوب في تلك اللحظة[1].

غادر مبارك كرسي الحكم مسلما قيادة البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي سارع للإعلان عن إلتزامه بكافة الارتباطات والتعهدات الدولية التي إلتزمت بها الدولة المصرية في العهد السابق؛ وكان هذا يعني بالنسبة للقيادة الايرانية ان ما راهنت عليه من تغيير في السياسة الخارجية المصرية وخاصة في ما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل لن يحدث، كما ارسل هذا أيضا اشارات بصعوبة حدوث تغيير جذري في العلاقات المصرية الايرانية المقطوعة منذ 1979. الموقف على المستوى الشعبي المصري كان مختلفا ؛ تجاه علاقات اكثر ودية مع إيران القوة الاقليمية الكبرى. وبالتالي زار ايران وفدا شعبيا مكونا من قيادات حزبية وشعبية وفنانين ومثقفين بهدف دعم العلاقات الثنائية بشكل اكثر ايجابية، وهو الأمر الذي استقبل ايجابيا من الجانب الايراني[2]. وكانت زيارة هذا الوفد ضمن توجه شعبي يعيد الاعتبار للدبلوماسية الشعبية غير الرسمية ودورها الداعم للسياسة الخارجية بشكل عام، ومن ثم توجه وفد مماثل لاثيوبيا في محاولة لاستيعاب تداعيات العلاقة السلبية مع دول حوض النيل وتأثيرها على نصيب مصر من مياه النيل وهو الامر الاستراتيجي الهام بالنسبة لمصر. وبالرغم من نجاح الدبلوماسية الشعبية في المرتين إلا انه لم يتم دفع العلاقات مع ايران تجاه استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة حتى تاريخ كتابة هذه السطور[3].

احاطت الاجواء الايجابية بزيارة الرئيس محمد مرسي كأول رئيس مصري يزور إيران في سبتمبر 2012 لحضور اجتماع قمة عدم الانحياز. هذه الزيارة تقررت في طريق عودة الرئيس المصري من زيارة للصين في محاولة لفتح السياسة الخارجية المصرية على شركاء سياسيين وتجاريين يكسروا الاحتكار الغربي للسياسة الخارجية المصرية، وكانت مصر في نهاية فترة رئاستها لمجموعة عدم الانحياز وفي سبيل تسليم الرئاسة لايران. ومن ثم قام الرئيس المصري بزيارة استغرقت سويعات قليلة لطهران لحضور القمة ومراسم تسليم الرئاسة وألقى خطابا استدعى العديد من ردود الافعال.

من ناحية لا يمكن انكار الاشارة الايجابية المرتبطة بالزيارة خاصة في ضوء حفاوة الجانب الايراني بالرئيس المصري واستقباله من جانب الرئيس نجاد. في نفس الوقت يجب ألا تتم

(1) راجع جرائد المصري اليوم والشروق في 5 – 6 فبراير 2011

(2) http://www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/81256.aspx

(3) ديسمبر 2012

المبالغة في ما يمكن ان يترتب عليها؛ فمن ناحية لم يترتب عليها اي تحسن رسمي في العلاقات الثنائية بين الدولتين، كما تمت المغالطة في ترجمة الخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري وحيا فيه الثورة السورية، فقد تم تغيير سوريا بالثورة في البحرين، وهو الامر الذي اعترفت به ايران في ما بعد وان ردته إلى خطأ غير مقصود قام به المترجم. الواقع ان عدم دفع العلاقات الثنائية بين الدولتين إلى مرحلة أكثر ايجابية هو أمر يمكن رده إلى رغبة الدولتين بغض النظر عن الاعلانات الرسمية الودية. فمن ناحية الجانب المصري لا يمكن عزل العلاقات المصرية الايرانية عن مجمل التحالفات المصرية الخارجية التي وان بدأت تحاول تأكيد استقلالها عن السياسة الخارجية الامريكية إلا انها لم تصل إلى حد تحدي ما تم تثبيته في السياسة الخارجية المصرية عبر أكثر من 30 عاما من العداء مع الجمهورية الاسلامية الايرانية. كذلك لا يمكن اهمال تأثير التيارات السلفية في الداخل المصري على تحسين العلاقات مع ايران، خاصة في ضوء الاختلاف المذهبي والتخوفات الرسمية والشعبية من احتمالات ان تؤثر العلاقات مع ايران على هوية مصر السنية[1].

لا يمكن اهمال تأثير التيارات السلفية في الداخل المصري على تحسين العلاقات مع ايران، خاصة في ضوء الاختلاف المذهبي والتخوفات الرسمية والشعبية من احتمالات ان تؤثر العلاقات مع ايران على هوية مصر السنية.

على الجانب الايراني فتحية ما يحدث في مصر من صحوة للشارع هو أمر يختلف تماما عن إعادة العلاقات السياسية خاصة في ضوء الاحتقان السائد في الشارع الايراني بعد ازمة الانتخابات الرئاسية الايرانية. فقد نقلت وكالات الانباء تصريحات منقولة عن عدد من النشطاء والمعارضين الايرانيين الذين دعوا المرشد الاعلى خامنئي إلى الاستماع لمطالب الشباب الايراني بدلا من الانشغال بدعم الثورة المصرية[2]. كذلك فان دعم الثورة المصرية من شأنه ان يدعم معسكر الولايات المتحدة والسعودية وهو الامر الذي لا ترغب فيه بالتأكيد القيادة الايرانية[3]، وبشكل خاص بعد تطورات الموقف في سوريا وهو محل مناقشة الجزء التالي.

(1) امل حمادة، «لماذا طهران الآن»، في جريدة الشروق المصرية، على الرابط التالي :
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=28082012&id=14e0a164-4579-49b4-a4c6-b31743bffa45

(2) على سبيل المثال راجع تصريحات مريم رجوي من المقاومة الايرانية في الخارج على موقع المجلس الوطني للمقاومة الايرانية على الرابط التالي:
http://www.ncr-iran.org/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=11835&Itemid=11
وكذلك رد فعل موسوي وكروبي عقب تصريحات خامنئي عن الثورة في مصر / موجودة على الرابط التالي:
http://www.akhbaar.org/home/2011/02/104418.html?print

(3) حول تحليل اجمالي لموقف ايران من التحولات العربية انظر:
Trita Parsi and Reza Marashi, 'Arab Spring seen from Tehran' , available on the following link:
http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articledetails.aspx?aid=62

سـوريـا:

لعبت نظرية الدومينو دورا في انتشار الموجة الثوريـة خارج حدودهـا الأولى في تونس، ولا يعني هذا غياب الاسباب الموضوعية والهيكلية لقيام الثورات في مختلف الدول العربية، بل على العكس يطرح تساؤل حول عدم قيام الثورات في دول كالجزائـر والمغرب وبعض دول الخليج في ظل وجود هذه الاسـباب الهيكلية من الفقر والفسـاد السـياسي والاقتصادي وانسداد أفق التحول الديمقراطي التدريجي.

إن متابعـة تطـورات الموقـف السياسـي والعسكري والانساني ودرجة العنف والتعنت التي يمارسها نظام بشار الاسد ضد مواطنيـه هو امر يتجاوز حدود هذه الورقة.

بـدأت الدعـوات الاولى للتظاهـرات في سـوريا كحـال مثيلتهـا في مـصر بدعـوة عـلى الفيـس بوك للتظاهـر ضد النظـام الحاكم وإن لم تحـدد موعـدا في البدايـة للتظاهـرات كحال الفضـاء الالكـتروني في مـصر، إلا أن نجـاح المصريـين في الاطاحـة بمبـارك دعـى «صفحة الثـورة السـورية» إلى الاعلان عـن 15 مارس 2011 موعـدا للتظاهـر في سـوق الحميديـة، وتـلى ذلك انتفـاض المـدن المختلفة في سـوريا ضـد بشـار الاسـد ونظـام البعـث واسـتمرار تأزم الوضع الداخلي الانسـاني حتى كتابة هذه السـطور. إن متابعة تطورات الموقف السياسي والعسكري والانساني ودرجة العنف والتعنت التي يمارسها نظام بشار الاسد ضد مواطنيه هو امر يتجـاوز حدود هذه الورقـة ولكن ما نركز عليه هو موقف الجمهورية الاسلامية الايرانية من تطورات المطالب الشـعبية السورية بالحرية والديمقراطية والكرامـة خاصة في ضوء تطور الوضـع عـلى الارض إلى حالة الحـرب الاهلية بين قوات جيش الاسد وما عرف بالجيش الحر الـذي يقـود العمليات العسـكرية ضـد النظام الحاكم.

في واقـع الامـر لا يمكـن قـراءة الموقـف الايـراني مـن الازمـة السـورية في ضـوء البعد الطائفـي فقـط، فـما يهـم ايـران في حقيقـة الامر ليس التشـابه المذهبي بين القيادة الحالية في سوريا واغلبية سـكان ايران ولكن الاهم بالنسـبة لها بالاسـاس هو الدور الذي يلعبه النظـام السـوري الحـالي في توازنـات القـوى في المنطقـة خاصـة في مـا يتعلـق بالعلاقات مع الولايـات المتحـدة الامريكيـة واسرائيـل[1]، ومن ثم تلخص الموقف الايراني في دعم النظام السـوري عـلى طول الخـط وتكييـف ما يحدث عـلى أسـاس انـه مؤامـرة خارجية كـبرى على النظام السـوري وعلى معسكر المقاومة لمشروع الهيمنـة الامريكيـة الاسرائيليـة في المنطقـة، كما أن قـراءة متأنيـة تخبرنـا ان النظـام الايـراني لا يتحمـل خسـارة حليفه العـربي الوحيد وجسر

(1) انظر على سبيل المثال تحليل كريم سجادبور حول دوافع الموقف الايراني من تطورات الازمة السورية في http://www.carnegieendowment.org/2012/08/09/iran-will-be-central-no-matter-outcome/dd9z

التواصل بين ايران وحزب الله في لبنان[1]، وبالتالي قدمت إيران أشكال مختلفة من الدعم للنظام السوري بعض هذا الدعم تمثل في تقديم الخبرات التقنية اللازمة لإعاقة الاتصالات في داخل سوريا[2]، وبعضه تمثل في وجود بعض العناصر من القوات الايرانية شبه النظامية لتدريب والتعاون مع قوات الأسد ضد الجماهير، كما حاولت ايران ممارسة ضغوط سياسية لتخفيف الضغط على النظام السوري[3]، خاصة مع ظهور مؤتمر اصدقاء سوريا واعترافه بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا للثورة السورية . فقد حاولت ايران من خلال محور رئيس الوزراء العراقي وحزب الله اللبناني التأكيد على استحالة انهاء الصراع بالطرق العسكرية، وروجت لفكرة انه لا سبيل للخروج من الازمة إلا من خلال حل سياسي يسمح لتركيبة نظام الاسد بالاستمرار والحفاظ على المركب العلوي فيه، وهاجمت الدول العربية المناصرة للشعب السوري على اعتبار ان البعض منها وعلى رأسه المملكة العربية السعودية يمارس التمييز ضد الاقلية الشيعية، مما أعاد التركيز على البعد الطائفي في الصراع وتصوير ما يحدث في داخل سورية على انه بمثابة ثورة سنية على الاقلية العلوية الموجودة في سوريا[4] . ولكن مع طول أمد الصراع وانسداد افق الوصول إلى حل سياسي للأزمة يمكن الاسد من الاستمرار في السلطة، بدأت ايران في ممارسة دور دبلوماسي يضمن لها موقعا في سوريا ما بعد الاسد.

(1) Peter Jones, Assessing Iran: The Arab Spring, the Nuclear Issue and Canada Response, Center for International Policy Studies, Policy Brief No.15, March 2012. P 2

(2) هناك تقرير اعده معهد الدراسات القومية الاسرائيلي عن الربيع العربي وتداعياته الاقليمية والدولية، وبالرغم من المآخذ المرتبطة بالنقل عن مصادر اسرائيلية ـ إلا ان ماجاء في هذا التقرير حول موقف ايران والفرص والتحديات التي يفرضها الربيع العربي على ايران، يتفق في التحليل مع معظم ما هو منشور بهذا الشأن . لمزيد من التفاصيل انظر:
Yoel Gruzansky and Mark A. Heller (eds), One Year of Arab Spring: Global and Regional Implications, Institute for National Security Studies, Memorandum No. 113 , March 2012, p 44.

(3) اعترف بوجود قوات ايرانية في داخل الاراضي السورية نائب رئيس الحرس الثوري وان نفى تورطهم في اعمال قتالية ضد الشعب السوري / انظر التصريح على الرابط التالي:
http://al-mashhad.com/News/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D9%89-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/120374.aspx
من ناحية ثانية نشرت قوات الجيش الحر اخبار تتعلق بالقبض على مقاتلين ايرانيين يحاربون في صف جيش الاسد وتم إذاعة فيديوهات للمقبوض عليهم وبطاقات هوياتهم . كمثال على هذه الاخبار انظر الرابط التالي:
http://www.twitmunin.com/ar/772470/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1-%D9%8A%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-21-2-2012/
لكن يجب التأكيد على أن الاخبار المتعلقة بوجود مقاتلين ايرانيين إلى جانب قوات الاسد هو امر لا يمكن التأكد من صحته، وإن كانت تصريحات قادة الحرس الثوري الايراني توحي بمصداقيتها.

(4) حول تحليل لموقف ايران من الثورة السورية انظر :
ياسر الزعاترة، «الثورة السورية في قاموس ايران وحلفاءها»، على موقع الجزيرة بتاريخ 11 ابريل 2012 وموجود على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/6438d7e1-7ab6-446e-8747-d8a38986bcbf

وكان الرئيس المصري قد دعا من خلال زيارته القصيرة لطهران ومن خلال خطابه الذي وجهه في قمة عدم الانحياز إلى تكوين لجنة رباعية من كل من مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا والجمهورية الاسلامية الايرانية لمحاولة الوصول لحل ينهي الأزمة السورية ويحق الدماء. وفي سبتمبر عقد اول اجتماع لمساعدي وزراء الخارجية في القاهرة وغابت عنه المملكة العربية السعودية وقدمت فيه طهران مبادرة ترتكز على العناصر التالية:

1. وقف الاشتباكات والعنف بشكل متزامن من اطراف الصراع.
2. التأكيد على الحل السلمي للأزمة من دون أي تدخل خارجي.
3. وقف أي نوع من الدعم المالي والعسكري والتدريب للعناصر المسلحة المعارضة للحكومة السورية.
4. اطلاق حوار بين الحكومة السورية والمعارضة.
5. تشكيل لجنة مصالحة وطنية بمشاركة جميع الاحزاب.
6. إرسال مراقبين من الدول المشاركة في اجتماع القاهرة للاشراف على عملية وقف العنف.
7. التأكيد على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والاراضي السورية.
8. تقديم المساعدة لمسار اصلاحات جذرية وارساء الديمقراطية والحرية على اساس سوري- سوري[1].

ما يعيب هذه المبادرة هو ما يبدو من اصرار ايراني على إدانة المعارضة السورية باستخدام العنف والتعامل مع قوى المعارضة على انهم أفراد ممولون من الخارج دون النظر لطبيعة المطالب التي يرفعونها في الداخل. كما ان المبادرة لا تتضمن ما يشير إلى محاكمة رموز النظام على الجرائم التي ارتكبت في حق الشعب السوري خلال العامين الماضيين. من ناحية ثالثة فإن إطلاق حوار بين الحكومة والمعارضة يتجاهل مطالب الاخيرة بضرورة تغيير النظام بالكامل ويعيد الاعتبار لما أطلقه نظام بشار الاسد من اجراءات تجميلية عنوانها التحول الديمقراطي وجوهرها اجهاض المعارضة واستمرار النظام السياسي الحاكم بنفس تركيبته ونفس ممارساته.

الوضع على الأرض استمر كما هو دون

(1) http://www.majalla.com/arb/2012/09/article55238813
وكان نائب وزير الخارجية الايراني قد اجرى حوارا صحفيا مع جريدة اليوم السابع المصرية عبر فيه عن رفض بلاده اي شروط مسبقة للعمل في داخل اللجنة الرباعية وذكر ان بلاده لن تتوقف عن دعم بشار الاسد . لتفاصيل الحوار انظر: نائب وزير الخارجية الايراني لليوم السابع : مستعدون لوضع ما لدينا من انجازات تحت تصرف الشعب المصري ... العقوبات لن تؤدي إلى عزل ايران أوسنرسل قريبا كائنا حيا إلى الفضاء» حوار اجرته اسراء احمد فؤاد ونشر بجريدة اليوم السابع بتاريخ 16 سبتمبر 2012، موجود على الرابط التالي:
http://www1.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=787117

تغيير؛ مواجهات عنيفة يومية يستخدم فيها النظام السياسي كل أدوات القمع والقتل بقصف المدن والقرى التي تخضع لسيطرة الجيش الحر والمعارضة السورية، ومحاولات مستميتة من جانب الجماهير للاستمرار في المطالبة بالحرية والديمقراطية في ظل ظروف معيشية غير انسانية تنبئ بكارثة انسانية وشيكة، ومجتمع اقليمي ودولي لم يحسم قراره بتقديم الدعم اللازم للثوار في مواجهة نظام يستخدم آلة عسكرية غاشمة. على المستوى الدبلوماسي تستمر محاولات الدول الداعمة للنظام السوري (كروسيا والصين وايران) للوصول إلى حل سياسي يضمن عدم سقوط النظام بالكامل مع احتمالات التضحية بشخص بشار الاسد دون التضحية بالتركيبة السياسية والمذهبية للنظام.

وفي مقابل هذه المحاولات يقف معسكر الدول المتعاطفة مع مطالب الشعب السوري والمدركة لتعقيد الوضع الاقليمي وهو الامر الذي يحتاج بعض التفصيل.

تتماس الحدود السورية مع الحدود اللبنانية ويتداخل الوضع السياسي السوري في الوضع اللبناني الهش والمعقد، كما تحتل اسرائيل مرتفعات الجولان الاستراتيجية التي يبدو ان المفاوضات السورية الاسرائيلية بشأنها تقف عند نقطة الصفر. يلعب حزب الله ذو التوجه المذهبي الشيعي والتوجه السياسي الايراني السوري دورا لا يمكن التقليل من شأنه في الداخل اللبناني، وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة لتوجهاته وارتباطاته الخارجية ؛ إلا انه يؤدي دورا معيشيا وسياسيا واقتصاديا محوريا لقطاع لا يستهان به من الشعب اللبناني كما انه عنصر هام في تفاعلات المشهد اللبناني الحكومي المعقد بالأساس. وكان ارتباط الحزب الوثيق بسوريا قد تلقى ضربة شديدة عقب قرار الاخيرة بسحب قواتها العسكرية من الاراضي اللبنانية، والشكوك التي احاطت بمقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في حادثة كارثية أشارت اصابع الاتهام فيها لكل من الحزب والحكومة السورية. وبالرغم من سحب القوات العسكرية فقد استمرت سوريا في محاولة القيام بدور في السياسة اللبنانية من خلال ارتباط حزب الله على المستوى العقيدي واللوجستي بها. في حالة انهيار النظام السوري أو تغير معادلات القوة في تركيبة نظام الحكم سيكون له بالتأكيد تداعيات على موقفها من حزب الله وقدرتها على تقديم الدعم بأي شكل من الأشكال.

محاولات مستميتة من جانب الجماهير للاستمرار في المطالبة بالحرية والديمقراطية في ظل ظروف معيشية غير انسانية تنبئ بكارثة انسانية وشيكة، ومجتمع اقليمي ودولي

على صعيد جبهة مرتفعات الجولان

المحتلة، تذكر العديد من التقارير ان بالرغم من الخطاب الاعلامي السوري المتشدد بشأن هذه القضية والذي يؤكد باستمرار على الطبيعة المقاومة للنظام السوري إلا انه لا يمارس اي جهود جادة لاستعادة هذه الرقعة الاستراتيجية، وتنتقد بعضها استخدام النظام آلة عسكرية قاتلة ضد مواطنيه في الوقت الذي لم يطلق رصاصة واحدة لتحرير اراضيه المحتلة، إن تفاصيل وتطورات قضية الجولان تخرج عن حدود هذه الورقة، ولكن ما يعنينا ان اسرائيل في هذه الحالة يبدو أن لديها مصلحة في استمرار النظام السوري بتركيبته الحالية ومحاولة الوصول إلى حل سياسي للأزمة يضمن عدم حدوث تغييرات جذرية قد تهدد استقرار الوضع الاقليمي الذي يكرس تفوقا اسرائيليا. وبطبيعة العلاقات الاسرائيلية الامريكية يمكننا ان نستشف تأييدا أمريكيا ضمنيا لهذا التوجه بالرغم من الخطاب الامريكي المعلن والمطالب بوقف العنف والمهاجم لبشار الاسد في أحيان كثيرة.

حاول الملك حمد بن خليفة استباق المظاهرات باصدار عدد من القرارات كصرف مكافآت مالية لكل اسرة بمناسبة هذه الذكرى وتقديم عدد من الوعود باصلاحات سياسية واقتصادية.

خلاصة الأمر انه يبدو هناك توافق في المصالح بين الاعداء التقليدين؛ إيران واسرائيل في استمرار النظام السوري بشكله الحالي حتى ولو قبلوا برحيل بشار الاسد كترضية للداخل السوري والمجتمع الدولى وهو الامر الذي يزيد في تعقيد الوضع الداخلي وينذر بمزيد من التضحيات على جانب الشعب السوري قبل ان يؤتي الضغط ثماره وتتحقق المطالب الشعبية.

وتنتشر على مواقع الاعلام الاقليمي والدولي وصفحات الانترنت صور للمواجهات الدموية اليومية والتي يسقط من جراءها العشرات من السوريين من النساء والاطفال والشباب والشيوخ، لكن يظل الامل قائما بقدرة المقاومة على الاستمرار على صعيد المواجهات العسكرية والسياسية، خاصة مع المساندة العسكرية والانسانية التي تقدمها تركيا للثوار في مواجهة النظام. وهو وضع يختلف جذريا عن الوضع في البحرين.

البحرين:

تقع مملكة البحرين في قلب الخليج العربي، وتتكون من 33 جزيرة أكبرها جزيرة البحرين التي سميت المملكة تبعا لها، وقد حصلت المملكة على استقلالها من الحكم البريطاني في عام 1971 ومنذ ذلك الحين تحكمها اسرة آل خليفة. تتشابه التركيبة السكانية للبحرين مع عدد من دول الخليج من حيث التكوين السكاني ذي الأغلبية الشيعية مع وجود أسرة حاكمة من السنة. هذه التركيبة كانت سببا في عدد من المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية خاصة منذ نجاح الثورة الاسلامية في ايران 1979 ومحاولة إيران نشر أو تصدير الثورة إلى خارج حدودها الغربية وكانت

البحريـن أولى هذه المحطـات[1]. وبالرغم من اسـتمرار المعارضـة الشـيعية في البحرين طوال هذه السـنوات فإنها لم تسـتطع تحقيق تغيير يذكر في تركيبة الحكم الذي يعتمد بشكل أساسي على الملك وولي العهد ورئيس الوزراء.

وشـكلت انتفاضـات الشـارع العـربي في كل من مـصر وتونـس وامتدادها في ليبيـا حافزا لعدد من النشـطاء البحرينين فدعوا إلى التظاهر في دوار اللؤلـؤة (في قلـب العاصمـة المنامـة) في الذكـرى العـاشرة لإصـدار الميثـاق الوطنـي في 14 فبرايـر 2012. حـاول الملـك حمـد بـن خليفـة اسـتباق المظاهـرات باصـدار عـدد من القـرارات كصرف مكافـآت ماليـة لكل اسرة بمناسـبة هـذه الذكرى وتقديـم عـدد مـن الوعـود باصلاحات سياسـية واقتصاديـة. لم تنجـح هـذه المحـاولات واندلعت التظاهـرات في واحـدة مـن أهـم التحديـات التي واجهـت النظـام البحرينـي، اسـتدعت حـدة المظاهرات واتسـاع نطاقهـا رد فعل هو الاول على مسـتوى دول مجلـس التعـاون الخليجـي. فقد قام النظام الحاكم باستدعاء قوات درع الجزيرة (الجناح العسـكري لمجلس التعاون الخليجـي) والمفترض فيـه التدخـل في حـالات تعـرض إحـدى دول المجلس لاعتداء داخلي. وقامت القوات السعودية في مـارس 2011 تحت لـواء درع الجزيرة بدخول الاراضي البحرينيـة والمشـاركة في فـض اعتصـام دوار اللؤلـؤة والقبـض على المتظاهرين ومشـاركة قـوات البحرين في قمع النشـطاء، مما أدى إلى اخماد التظاهرات بشكل مؤقت واندلاعها بعد ذلك على شكل موجات قصيرة تهدف بالأساس للإبقاء على فكرة المقاومة السلمية للنظام السياسي.

وحاول النظام البحريني التركيز على الطابع الطائفـي للتظاهـرات واسـتغل موقـف ايـران الداعـم للمتظاهرين في هذا السـياق؛ فبدلا من الحديث عن مطالب حقيقية لجموع البحرينيين حـول الاصلاحـات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة، ركزت وسـائل الاعـلام على ان المتظاهرين ينتمون إلى المذهب الشيعي ويحظون بالدعم المالي واللوجسـتي مـن النظام الايراني، وشـكلت قيادة جمعيـة الوفاق الوطني الشـيعية لحركة المعارضة دليلا على صحة الاتهامات التي سـاقها النظام السـياسي وبرر من خلالها دعوته لقوات درع الجزيرة بالتدخل العسكري[2].

(1) كرر النظام الايراني في اكثر من مناسبة مطالباته بضم البحرين إلى ايران مما كان يتسبب في عدد من الازمات الدبلوماسية بين الدولتين والتي كان يتم تجاوزها لاعتبارات داخلية واقليمية كثيرة . انظر على سبيل المثال المقالة التالية عن تاريخ العلاقات الايرانية مع دول الخليج :
د. سيد عوض عثمان، «العلاقات الايرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل» مختارات إيرانية : يناير 2001 الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام وموجودة على الرابط التالي :
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN1.HTM

(2) وانضمت في هذا السياق بعض وسائل الاعلام الغربية، في ما يعتبره البعض امرا مفهوما في ضوء محاولات عزل ايران اقليميا ودوليا، انظر على سبيل المثال في هذا الشأن: تقرير العربية الذي نشر في الشهور الاولى لتطورات الموقف في داخل البحرين:
Is Iran Sectarianizing Bahrain Conflict? Available on the following link:
http://english.alarabiya.net/articles/2011/04/20/146144.html
كذلك انظر المقالة المنشورة على موقع المعهد الامريكي حول دور ايران في ما اسماه بالربيع البحريني :
Michael Robin, IS Iran Behind the Bahrain Spring?, March 27th 2012 . available on the following link:
http://www.aei.org/article/foreign-and-defense-policy/regional/middle-east-and-north-africa/is-iran-behind-the-bahrain-spring/

الواقـع ان التركيبـة المذهبيـة للثـوار تحتاج بعـض التعليق والنقاش؛ فمـن ناحية لا يمكن انكار ان معظـم المتظاهرين ينتمون إلى المذهب الشـيعي ولكـن هذا لا ينفـي وجود للسـنة في صفوف المعارضة ووجود مشـكلات سياسـية حقيقيـة لدى عدد لا يسـتهان به مـن المواطنين البحارنـة. أولى هـذه المشـكلات تتعلق بمدى انفتـاح النخبـة السياسـية عـلى من هـم خارج العائلـة المالكـة حتـى من داخـل السـنة، فكل مـن الملـك وولى العهد ورئيس الوزراء ونسـبة كبيرة من الـوزراء ينتمون إلى آل خليفة الاسرة الحاكمـة في البحريـن، كما ان للملـك عدد من المستشـارين واحـد منهـم ينتمـي إلى المذهـب الشـيعي ولكنه لا يمكن اعتبـاره ممثلا لأغلبية سـكانية مـن الشـيعة. المشـكلة الثانيـة تتعلـق بطبيعـة اسـتغلال الاراضي في البحريـن والتي تعاني من سـوء اسـتغلال وتوزيع بشكل يجعل هنـاك تكدسـا سـكانيا في مناطق على حسـاب مناطق أخرى غير مسـتغلة عـلى الاطلاق وهو ما يرتبط في نهاية الامر بعدالة توزيع الموارد على السكان[1]. من المشـكلات الهامة الاخرى ما يقدمه الشيعة دليلا على انحياز النظام السياسي ضدهـم أو ما عرف بمشـكلة التجنيس. فتتهم القوى السياسـية الشيعية النظام السياسي بتبنى سياسـة لتجنيـس غـير البحارنـة مـن المذهب السني للتغلب على مسألة الأغلبية الشيعية وما يمكن ان تمثله من تداعيات سياسـية خاصة في ضوء ما سـبق ذكره من دعم ومسـاندة تقدمها أو على استعداد لتقديمها ايران لهذه القوى.

وبالرغم من اسـتمرار التظاهرات واصرار النظـام السـياسي عـلى عـدم تقديـم تنـازلات جوهريـة؛ فإنـه لا يمكن القـول أن المواجهات بـين المعارضـة والنظام السـياسي قـد تطورت لتهدد بقاء النظام السـياسي بشكل واضح وإن مارست بالتأكيد ضغوطا عليه ستظهر نتائجها آجـلا أو عاجـلا. مـا يعنينا في هذا السـياق هو موقـف الجمهوريـة الاسـلامية الايرانيـة مـن الثورة في البحرين خاصة في ضوء ما سبق ذكره حـول محاولاتها السـابقة لنشر فكـرة الثورة في داخل البحرين.

في البداية يجب التأكيد على التصريحات التي اعلنهـا قادة الحـراك البحريني حـول علاقاتهم بإيران، ونفيهم المتكرر لكونهم يتلقون دعما من الجمهوريـة الاسـلامية، وإصرارهـم على انهم يسـتفيدون من الموقـف الإيجابي الايـراني دون

(1) في هذا الشأن قدمت خدمة جوجل ايرث خدمة للمعارضة في البحرين في 2006من خلال الوصول إلى صور بالقمر الصناعي لمجمل الاراضي المستغلة ونسبتها إلى مجمل الأراضي في البحرين، وهو ما كشف عن وجود مساحات مملوكة للعائلة المالكة وتكدس سكاني كبير في المناطق التي يسكنها الشيعة، بالاضافة إلى هذا الدور في البحرين فقد لعبت هذه الخدمة ادوارا اخرى في الثورات في مصر وليبيا وتونس بشكل يتجاوز مساحة هذه الورقة مما دعا الكاتب الامريكي توماس فريدمان لاعتبارها واحدة من العوامل التي ساعدت على نجاح الثورات العربية . لنص مقالة فريدمان :

Thomas Friedamn, «This is just the start, New York times, March 1st 2011 . available on the following link:
http://www.nytimes.com/2011/03/02/opinion/02friedman.html?_r=0

ان يعني ذلك ارتباطهم بالدولة الايرانية، كما ان المتظاهرين يؤكدون في حالات كثيرة على وطنية المطالب وارتباطها بالوضع الداخلي البحريني ومطالباته بالحرية والديمقراطية[1].

ومع ذلك تصر إيران في كل مناسبة ليس فقط على دعم مطالب المتظاهرين والتأكيد على مدى الظلم الذي يتعرض له الشيعة في الداخل، بل والإشارة إلى الوضع في البحرين كلما تم انتقاد موقف إيران الداعم للنظام السوري. ففي مارس 2011 وعلى خلفية دخول قوات درع الجزيرة لقمع التظاهرات أعربت إيران عن اعتراضها الرسمي على دخول هذه القوات وقامت بسحب سفيرها من المنامة اعتراضا على القمع الذي تمارسه السلطات ضد المواطنين وردت السلطات البحرينية برفض التدخل الإيراني في شئونها الداخلية وردت بسحب سفيرها من طهران[2].

وفي اكتوبر 2011 استطاعت خمس جمعيات سياسية تحت لواء جمعية الوفاق الاسلامية الشيعية اصدار ما سمي بوثيقة المنامة والذي اعتبرته المعارضة طريقا للوصول لحل سياسي للأزمة، ونصت وثيقة المنامة على عدد من المطالب يأتي على رأسها المطالبة بنظام انتخابي يضمن توزيع الدوائر الانتخابية بشكل عادل، حكومة منتخبة، مجلس تشريعي من غرفة واحدة وله كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية، وسلطة قضائية مستقلة وجهاز امن يعمل على توفير الأمن لكل المواطنين دون تمييز. وطالبت المعارضة ان يتم مناقشة ثلاث قضايا بشكل متواز مع هذه المطالب وهي مناقشة قضية التجنيس ومعالجة قضايا التمييز

من المشكلات الهامة الاخرى ما يقدمه الشيعة دليلا على انحياز النظام السياسي ضدهم أو ما عرف بمشكلة التجنيس.

(1) انظر على سبيل المثال تأكيدات الوفد البحريني الذي حضر إلى القاهرة لعرض وثيقة المنامة ومناقشتها في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام :
"مركز الاهرام للدراسات : وثيقة المنامة خارطة طريق وورقة انقاذ وطني» والموجودة على الرابط التالي:
http://www.abna.ir/data.asp?lang=2&Id=272893
إلا انه يجب ذكر ان هذه الزيارة نفسها وما ترتب عليها من تصريحات من الجانب البحريني قد استدعت ردود فعل سلبية من الجانب المصري الذي انتقد ما اسماه بالطابع الطائفي لوثيقة المنامة، ونفى ما تردد في وسائل الاعلام التابعة للمعارضة عن تأييد مصري لما جاء فيها . واكد عدد من المشاركين في هذا اللقاء على مطالبتهم اعضاء الوفد البحريني بعدم تدويل المعارضة والاستقواء بالخارج . لمزيد من التفاصيل حول هذا الجدل، انظر التقرير الذي اعدته العربية «استياء وغضب في مصر من جمعية الوفاق الشيعية : مركز الأهرام يعترض على وثيقة قدمتها المعارضة البحرينية ويعتبرها طائفية « والموجود على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/20/172780.html

(2) قامت السلطات البحرينية بإعادة السفير إلى طهران بعد ذلك بحوالي 18 شهر في الوقت الذي استمرت فيه ايران على موقفها من عدم عودة سفيرها للمنامة في اصرار على إدانة الانتهاكات التي يتعرض لها المتظاهرين. لمزيد من التفاصيل حول الأزمة الدبلوماسية بين ايران والبحرين أنظر:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=3de29564-a151-488b-93d6-7faeea8736bd

القبلي والطائفي وكذلك تبني سياسة اعلامية وطنية[1]. يذكر ان هذه الوثيقة قد جاءت بعد أكثر من سبعة أشهر من اندلاع الاحتجاجات وشكلت في أحد أبعادها ردا على ما عرف بمبادرة النقاط السبع التي أطلقها ولي العهد في مارس 2011 بتكليف من ملك البلاد. وبالرغم من التشابه الكبير بين مبادرة ولى العهد مع وثيقة المنامة، إلا ان الحوار الوطني حول المبادرة توقف بسبب دخول قوات درع الجزيرة إلى المنامة بعد يوم واحد من الاعلان عنها، وقرار المعارضة البحرينية الانسحاب من البرلمان وتعليق الحوار مع الحكومة حتى توقف العنف ضد المتظاهرين. إلا ان إمكانيات الحوار بين المعارضة والنظام السياسي على خلفية المبادرة ووثيقة المنامة قد تجددت بعد دعوة ولى العهد للحوار وترحيب اتحاد المعارضة بهذا في ديسمبر 2012 [2].

ويشير منتقدو وثيقة المنامة إلى انها وثيقة مدعومة من الجانب الايراني ويقرأها البعض على أنها وثيقة طائفية تنزع البحرين من عروبتها وتسلمها على طبق من فضة إلى إيران خاصة في ضوء تجدد المطامع الايرانية في المملكة. ما يعنينا في هذا السياق هو محاولات ايران التواجد في المشهد البحريني من خلال التعليق على كافة المبادرات التي تطلقها المعارضة أو السلطة الحاكمة حول سبل حل الأزمة في الداخل وهو ما سبب توترا في العلاقات. فبالإضافة للانتقادات الدائمة لطريقة تعامل السلطات مع المتظاهرين تجدد التوتر بين الدولتين مع ظهور انباء في مايو 2012 عن نية دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها البحرين والمملكة العربية السعودية عقد اتحاد سياسي لمواجهة التحديات المشتركة التي يتعرض لها أعضاء المجلس. فسرعان ما هاجمت القيادة الايرانية مشروع الاتحاد واعتبرته محاولة من السعودية لإخماد الثورة في البحرين، وتجدد في الخطاب السياسي الايراني المقولات القديمة عن ان البحرين انتمت تاريخيا إلى ايران ومن ثم فإن الحديث عن اي اتحاد سياسي من الأولى ان يكون بين البحرين وايران وليس

تصر إيران على ان ما يحدث في الداخل السوري هو مؤامرة على معسكر الممانعة، وتحاول بكل الطرق الدبلوماسية والسياسية الممكنة الحفاظ على استمرار النظام السياسي برغم كل الانتهاكات والمذابح التي ارتكبت في حق الشعب السوري.

(1) للإطلاع على نص وثيقة المنامة، انظر الرابط التالي:
http://alwefaq.net/index.php?show=news&action=article&id=5933

(2) D%/01/21/2102/ moc.teehom. www//:ptth D%9B%8D%58%9D%48%9D%7 A%8 A%8 D%6B%8D%1B%8D%7A%8 D%8A%8 D%48%9 D%7A%8 D%-9 D%A 8%9 D%1B%8D%DA%8 A%8 D%-9 A%8 D%A8%9 D%68%9 -8A%8D %DA%8 D% 1 B%8D%A D%88%9D%9B%8D%FA%8D%8A%8D% -A8%9D%4 8%9D%88%9D%-9A%8 /9B%8D%48%9D%7A%8D%

بين الاولى والسعودية[1]. كما تم تحريف الكلمة التي ألقاها الرئيس المصري في قمة عدم الانحياز بطهران والتي سبق الإشارة إليها. فقد استبدل المترجم كل المرات التي ذكر فيها الرئيس المصري الثورة السورية بالثورة في البحرين وهو الامر الذي استدعي احتجاجا بحرينيا رسميا وانتقادات سياسية مصرية، وبررها النظام الايراني بخطأ غير مقصود من المترجم[2]. وتسببت زيارة دبلوماسي ايراني في اكتوبر 2012 لاحد مراجع الشيعة في البحرين والتي صدر على أثرها بيانا من مكتب المرجع الشيعي عيسى أحمد قاسم أكد فيه على أن «موقف الشيخ عيسى قاسم مع اي مبادرة في الداخل أو الخارج تساهم في إيجاد حل عادل للوضع السياسي» – تسببت هذه الزيارة في اعتراض القيادة البحرينية على ما اعتبرته تدخلا في الشأن الداخلي، ونفت فيه ما نشرته وسائل الاعلام الايرانية حول طلب البحرين من إيران التوسط لإنهاء الأزمة في البحرين[3].

وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، فمازال الموقف في البحرين مجمدا ؛ بين مطالب للمعارضة تصر على تحقيقها، وموقف الحكومة الذي يدعو للحوار دون ان تكون هناك نية جادة للحل، وسياق اقليمي يحاول كل طرف فيه تعظيم منافعه من خلال استغلال الموقف في البحرين، وسياق دولي يراوح بين إدعاءات دعم الديمقراطية ومصالحه الحقيقية في الحفاظ على الملكيات المحافظة وما يرتبط بهذا من ضمان استمرار تدفق البترول العربي والحفاظ على استقرار الوضع الاقليمي بتفوق اسرائيلي ملحوظ.

ثالثًا في محاولة لفهم الموقف الايراني وتداعياته على المستقبل:

ركزت الصفحات السابقة على محاولة قراءة الموقف الايراني من ثلاثة مشاهد ثورية في الواقع العربي خلال العامين الماضيين، وكشفت هذه القراءة عن تباين الموقف الايراني من كل مشهد حسب اختلاف الوضع الداخلي وتوازنات القوى فيه، وكذلك ارتباط هذا المشهد الثوري بالسياق الاقليمي والدولي، واخيرا تداعياته على الداخل الايراني.

(1) بالرغم من الشكوك حول جدية انعقاد مثل هذا التحالف، والصعوبات السياسية والاقتصادية والتحديات الاقليمية والدولية المرتبطة بتكوينه، إلا انه نظل دلالته هامة من حيث توقيت إعلانه في مواجهة كل من التحديات الداخلية التي تتعرض لها دول الخليج ضمن موجهة الانتفاضات والثورات الشعبية، والتحديات الاقليمية كدور ايران واسرائيل . حول تقارير عن مسألة اتحاد الخليج وردود الفعل الايرانية والبحرينية حوله، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/fbd63ba6-deb3-4032-8ffa-01feee3102ac
http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/5/12/saudi.bahrain/index.html
http://www.aljazeera.net/news/pages/92eec080-af0b-4da6-9d0d-d24727fc474c

(2) http://www.almasryalyoum.com/node/1086036

(3) «إيران : ملك البحرين ووزير خارجيتها وسفيرها طلبوا الوساطة « منشور على الرابط التالي:
http://manamavoice.com/news-news_read-10915-0.html

ففي الحالة المصرية قدم النظام الايراني على لسان كل من المرشد والرئيس وقادة المعارضة الايرانية كل الدعم المعنوي لثوار ميدان التحرير، في الوقت الذي رفض فيه الثوار هذا الدعم انطلاقا من تخوفاتهم من المشابهات بين الثورة الايرانية وما حدث في ميادين التحرير المصرية. وبينما شهدت الشهور الأولى محاولات لدفع العلاقات المصرية الايرانية بشكل إيجابي إلا ان الامر لم يتعد مرحلة الامنيات الطيبة على الجانبين.

أما الحالة السورية فتتعامل معها ايران من منطلق انه مسألة في جوهر مفهوم الأمن القومي الايراني على اعتبار ان النظام السوري هو الحليف الاوحد لايران في العالم العربي وجسر التواصل مع حزب الله فلبنان، فتصر إيران على ان ما يحدث في الداخل السوري هو مؤامرة على معسكر الممانعة، وتحاول بكل الطرق الدبلوماسية والسياسية الممكنة الحفاظ على استمرار النظام السياسي برغم كل الانتهاكات والمذابح التي ارتكبت في حق الشعب السوري.

على العكس من هذا تماما تقف القيادة الايرانية في صف المعارضة البحرينية ضد النظام السياسي وتصر على التأكيد على المظلومية التي يتعرض لها الشيعة في داخل مملكة البحرين وعلى ضرورة مناصرة مطالبهم بالديمقراطية. في الوقت الذي تستعيد فيه مقولات تاريخية قديمة حولة أحقية ايران بالمطالبة باسترداد البحرين على اعتبار انها تاريخيا كانت تابعة لها.

السؤال الهام في هذا السياق كيف يمكن تفسير هذا الموقف الايراني المتغير من الحالات الثلاث؟

يمكننا تفسير هذا الموقف الايراني من خلال أربع عوامل رئيسية؛ العامل الأول يتعلق بالأبعاد الداخلية الخاصة بكل تجربة. فتركيبة المجتمع المصري تختلف عن المجتمع السوري عن المجتمع البحريني؛ درجة التجانس تبلغ اقصاها في حالة المجتمع المصري بينما تقل بدرجة معينة في الحالة السورية والبحرينية. وقد انعكس هذا الامر على تركيب وتعقيد المشهد السياسي في كل حالة. فلم يعاني المجتمع المصري على سبيل المثال من تطابق الانقسامات المجتمعية مع المواقف السياسية، فقدرة نظام مبارك على استقطاب قطاعات معينة في المجتمع وربط مصالحها باستمرار النظام السياسي لم يتطابق مع كون هذه القطاعات تنتمي إلى مذهب أو طائفة معينة أو حتى منطقة جغرافية معينة (بالرغم من تركز النخبة المالية والاقتصادية في العاصمة والمدن الكبرى). بينما في الحالة السورية يحتكر قمة السلطة رئيس ينتمي إلى طائفة العلويين وترتبط مصالحه الاقتصادية والسياسية بطائفته مع امتدادت محدودة إلى

خارجها لضمان الولاء واستمرار النظام. وتتمايز الحالة البحرينية من حيث انتماء الاسرة الحاكمة إلى الطائفة السنية التي تتحكم في مفاصل الاقتصاد والسياسة مع استبعاد شبه كلي للمواطنين الشيعة (ولا تتعلق المسألة فقط بكون الشيعة أغلبية أم أقلية ولكن بكونهم مواطنين). المشهد السياسي في الحالات الثلاث لحظة انفجار الاوضاع مختلف من حيث درجة التعقيد وما يترتب عليه من تداعيات داخلية وخارجية .

وجدت إيران نفسها في مواجهة موقف اكثر توحدا ورفضا لنظام مبارك في مصر، وانقسام في الداخل السوري وصل إلى الحرب الاهلية، واستقواء بالسياق الاقليمي في الحالة البحرينية. هذه المشاهد المختلفة استدعت مواقف مختلفة من النظام الايراني الذي حاول ان يفرض قراءته للمشهد المصري على انه استدعاء للثورة الاسلامية في ايران، أما المشهد السوري فقد تضامن مع النظام السياسي على اعتبار تعرضه لمؤامرة كبرى، وأصر في البحرين على التأكيد على الظلم والقمع الذي يتعرض له المتظاهرين وأعاد استخدام البعد الطائفي الشيعي ليركز على عدم التجانس في داخل البحرين بما يجعل هذا مبررا للمطالبات التاريخية بضمها إلى ايران.

العامل الثاني الذي يمكنه تفسير الاختلاف في الموقف الايراني يتعلق بالسياق الاقليمي وتوازنات القوى فيه. تتصارع الوطن العربي عدد من القوى الاقليمية التي إما تتنافس على قيادته أو التأثير فيه بشكل أو آخر. على رأس القوى التي تتنافس على القيادة تقف كل من المملكة العربية السعودية ومصر. أما القوى التي تحاول التأثير فيه فيمكننا ان نشير إلى كل من تركيا واسرائيل (مع التأكيد على اختلاف الدوافع وامكانيات التأثير وسلبيته أو ايجابيته) ونضيف إليهم إيران. وحمل تغير النظام السياسي في مصر احتمالات بتطور وتغير في مسار السياسة الخارجية كان متوقعا ان يكون اكثر استقلالية عن كل من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وما كان معروفا بمعسكر «الاعتدال» في المنطقة في مواجهة معسكر «الممانعة» والذي تتزعمه إيران وسوريا وحزب الله في لبنان. هذا التغير في حقيقة الامر قد يهدد مكانة ايران في معسكر الممانعة، في الوقت نفسه لا يمكن التقليل من شأن أن تتحول مصر إلى هذا المعسكر وما يمكن ان يترتب عليه من تخفيف الضغط على ايران اقليميا ودوليا. ومن ثم كانت الحسابات الايرانية تتعلق

من المشكلات الهامة الاخرى ما يقدمه الشيعة دليلا على انحياز النظام السياسي ضدهم أو ما عرف بمشكلة التجنيس.

بضرورة تحسين العلاقات مع مصر ما بعد مبارك على اعتبار ان هذا التحسن من شأنه ان يحقق مكاسب اقليمية ايرانية.

على صعيد النظام السوري الحليف العربي الاقدم والاكثر استمرارا للنظام الايراني، فهناك ضرورة اقليمية ايرانية في استمرار النظام بتركيبته الحالية التي تضمن استمرار التحالف مع كل من ايران وحزب الله في لبنان؛ بينما اي تغير في التركيبة المذهبية لصالح السنة من شأنه ان يقضي على فرص التعاون بين الدولتين ويزيد من فرص التعاون بين النظام السوري الجديد والمملكة العربية السعودية الخصم التقليدي في منطقة الخليج، والعمود الرئيس في معسكر الاعتدال. من ناحية أخرى لا يمكن إهمال الدور الذي تلعبه تركيا في العالم العربي منذ تولى حكومة حزب العدالة والتنمية ومحاولاتها إعادة تجسير العلاقات مع الدول العربية بشكل عام، والقيام بدور مؤثر في الأزمة السورية على مستوى حماية المدنيين وتأييد المطالب الشعبية. فسقوط النظام السوري سيصب بالتأكيد في مصلحة تركيا خاصة مع ما ترتب على التأييد شبه المطلق الذي قدمته ايران للنظام وآلته العسكرية في مواجهة المواطنين. في نفس السياق يمكن قراءة موقف ايران من البحرين، فتغير تركيبة النظام لصالح الشيعة أو لصالح تمثيل أكثر توازنا بين الشيعة والسنة من شأنه أن يغير التوازن الاقليمي في الخليج وقد يحمل تداعياته إلى دول اخرى لديها نفس التركيبة المعقدة مثل الكويت والعراق والامارات بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تقوية ايران على حساب المملكة العربية السعودية.

ولا يمكن استكمال الصورة دون مناقشة البعد الدولي والتهديدات التي تتعرض لها ايران من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل حول مشروعها النووي واحتمالات توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الايرانية بعد أن فشلت سياسة تشديد العقوبات الاقتصادية في أن تؤتي ثمارها وتغير من موقف النظام الايراني. فلا شك ان حالة السيولة المرتبطة بالثورات العربية يمكن ان يكون لها اكثر من تأثير على ايران. فمن ناحية فإن تغيير الانظمة السياسية في مصر والبحرين من المحتمل ان ينتج انظمة سياسية اكثر استقلالا عن الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ومشروعاتهم في المنطقة

تصر إيران على ان ما يحدث في الداخل السوري هو مؤامرة على معسكر الممانعة، وتحاول بكل الطرق الدبلوماسية والسياسية الممكنة الحفاظ على استمرار النظام السياسي برغم كل الانتهاكات والمذابح التي ارتكبت في حق الشعب السوري.

ومن ثم قد يزيد من التكلفة السياسية المرتبطة بتوجيه ضربة امريكية أو اسرائيلية ضد إيران. ومن ناحية ثانية قد يصعب على دول معسكر الاعتدال تقديم تسهيلات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية لمثل هذه الضربات العسكرية في ظل ارتفاع درجة المتابعة الشعبية للشأن السياسي والمرتبطة بالحراك في الشارع العربي بشكل عام. ومن ناحية ثالثة فلا يمكن إهمال عنصر العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية أو الاتحاد الاوربي أو حتى اسرائيل ودول الربيع العربي كل على حدة، مما من شأنه ان يغير من أولويات السياسة الخارجية لهذه الاطراف من التشدد مع ايران، لمتابعة وبناء علاقات جديدة مع النظام المصري ما بعد مبارك، أو توقع مسارات النظام السوري ما بعد حزب البعث وبشار الاسد، أو محاولة الحفاظ على الملكيات المحافظة في الخليج العربي. ويحتل هذا العنصر الاخير أهمية كبرى بالنسبة لايران في ضوء تصاعد الغضب الشعبي وتناقص شرعية النظام السياسي وهو العامل الاخير في فهم التباين في موقفها من ثورات مصر وسوريا والبحرين.

فقد سبقت الإشارة إلى الازمة الداخلية التي تعاني منها الدولة الايرانية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، ولا شك ان احتمالات تعقد الازمة في حال تعرض ايران لضربات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية من شأنه أن يزيد من الصعوبات التي يواجهها النظام السياسي. كما أن موقف ايراني داعم للثورات العربية (كما حدث مع تصريحات المرشد بخصوص الثورة المصرية) من شأنه ان يقوي موقف المعارضة الايرانية والشباب الذي يشارك الشباب العربي في المطالبة بالحرية والديمقراطية. ومن ثم راوحت إيران بين تأييد الثورة في مصر والدعوة لتحسين العلاقات الثنائية، وتأييدها في البحرين طمعا في الاستفادة من التحول في الميزان الديمغرافي / السياسي لصالح الشيعة، ومهاجمتها في سوريا حرصا على مصالح ونفوذ إقليمي يستفيد من البعد الطائفي. وركزت في كل الاحوال على التأكيد على تمايز النظام الايراني عن كل هذه التجارب وتمتعه بتأييد شعبه، في الوقت الذي ضيقت على المعارضة الايرانية وكل المطالبات بمزيد من فتح النظام وهو الامر الذي ينذر في حقيقة الامر بتفاقم الأزمة الداخلية وإحتمالات تفجرها بشكل أو آخر.

من المشكلات الهامة الاخرى ما يقدمه الشيعة دليلا على انحياز النظام السياسي ضدهم أو ما عرف بمشكلة التجنيس.

ملاحظات ختامية:

قد يكون من التزيد محاولة استباق الاحداث على الارض في ايران ومصر وسوريا والبحرين؛ فحالة الحراك السياسي الموجودة بدرجات مختلفة من الشدة والعنف والسرعة في كل منهم قد تحدث نتائج مختلفة تصل في بعضها إلى حالة الثورة الاجتماعية الشاملة أو تطور ديمقراطي تدريجي أو قد تؤدي إلى انهيار الدولة بالكامل وإعادة الترتيبات الاقليمية بشكل جذري أو حتى إعادة انتاج النظم القديمة بشكل جديد. بنفس المنطق لا يمكن استباق سيناريوهات تطور المعارضة الايرانية وقدرتها على التأثير النظام السياسي، أو إحتمالات تعرض ايران لضربة عسكرية وما يمكن ان يترتب عليها داخليا واقليميا ودوليا. لكن ما يمكن استنتاجه من قراءة الواقع ان موقف ايران من الثورات العربية خاصة إذا ما استطاع الثوار في سوريا الانتصار وتغيير النظام السياسي، أو استطاع النظام البحريني استيعاب مطالب المعارضة دون تغيير جوهري في تركيبة الحكم، أو زاد تأثير التيارات السلفية او المحافظة على النظام في مصر، تداعيات هذا الموقف على مستقبل العلاقات الإيرانية العربية خاصة مع هذه الدول الثلاث سيكون له تأثير سلبي وسيزيد من عزلة ايران في المنطقة وقد يساهم في زيادة عزلتها دوليا.